


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس– سطيف

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير




بالتعاون مع:

04

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي

حول

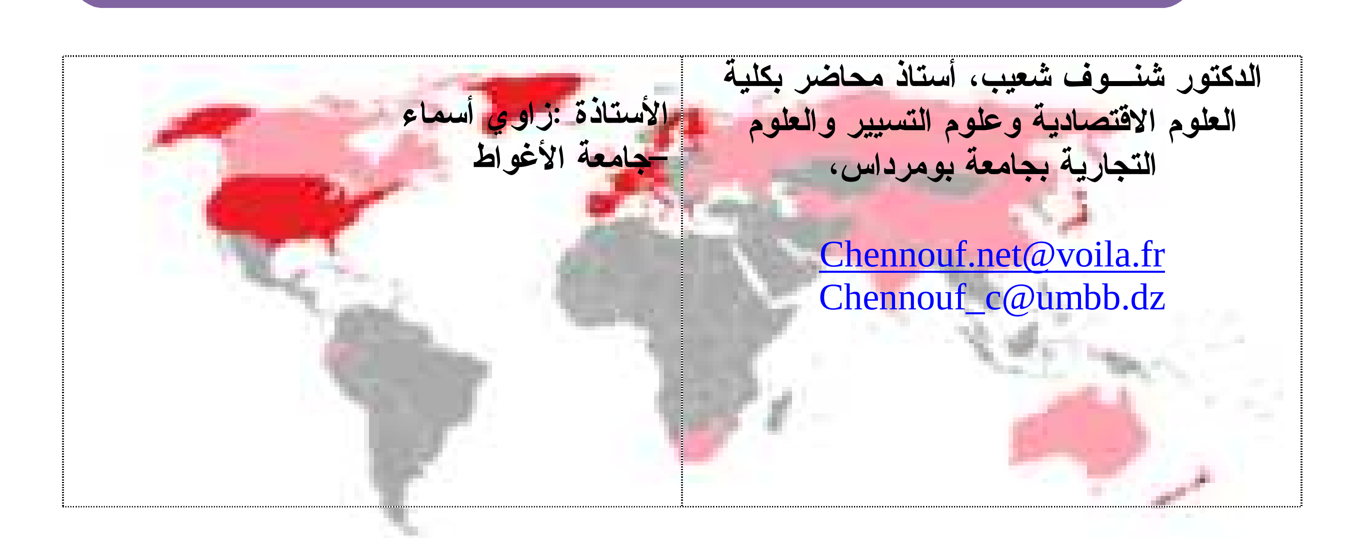



# الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

# دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية



الدكتور شنوف شعيب، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة بومرداس،

Chennouf.net@voila.fr
Chennouf_c@umbb.dz

الأستاذة :زاوي أسماء –جامعة الأغواط

# دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية

# The role of Fair value accounting in financial crisis

This article speaks about financial crisis, examining the claim of blaming fair value accounting, and exploring all procedures taken by IASC, and FASB in this regard.
In this view, the major question is evaluation with fair value pertinent? Did fair value accounting play a role in the current financial crisis? Fair value accounting implies that assets and liabilities get measured and reflected on firm s financial statements at their market value or close substitutes.

**Keywords**: financial crisis, fair value accounting,

نتناول من خلال هذه الورقة مدى قياس المؤسسة لممتلكاتها عن طريق القيمة العادلة بدلا من القيمة التاريخية، وفي هذا الإطار طرحت جملة من التساؤلات،تسود الساحة الدولية أزمة مالية عالمية حول تطبيق منهج القيمة العادلة هل هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية العالمية الحالية،هل يتم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أم مبدأ القيمة العادلة و أيهما أكثر ملاءمة في التنبؤ بخطر الإفلاس ؟

**طرح الإشكالية:** تطرح حاليا أسئلة جوهرية تتعلق بنظام محاسبة تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة أو ما يسمى بالقيمة العادلة... وانطلاقا من الجدل الدولي القائم حول مسؤولية المعايير المحاسبة الدولية عن هذه الأزمة المالية العالمية،بحيث تسود الساحة الدولية أزمة مالية عالمية مست جميع القطاعات ولذلك طرحت جملة من الأسئلة الجوهرية حاولنا اختصار أهمها لتكون إشكالية لهذه الورقة: ماهي علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية؟ وهل تطبيق منهج القيمة العادلة هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية العالمية الحالية؟ وما هي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس؟ هل يجب اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أو مبدأ القيمة العادلة أيهما أكثر ملاءمة في التنبؤ بخطر الإفلاس ؟ و أيهما أصلح في ظل الأزمة المالية العالمية؟ وهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ستكون المفتاح الحقيقي لوضع نظام محاسبي يقضي على ظاهرة الفساد المالي؟ وماهي الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة المالية الراهنة ؟هل يمكن تأييد تعليق العمل بمنهج القيمة العادلة المقر بموجب المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي؟هل أن تعليق العمل بهذا المنهج سيزيد أو يحقق موثوقية البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية المنشورة ؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة على بعض التساؤلات المطروحة في الإشكالية افترضنا من البداية الإجابات المحتملة التالية، وهي نفس الفرضيات التي طرحت من طرف المهتمين بالعلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

– كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية؛
– يجب الاعتماد منهج التكلفة التاريخية بدلا من منهج القيمة العادلة في التنبؤ بخطر الإفلاس؛
– لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول ما إذا كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية؛
– ينبغي التوقف عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة؛
– لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول ما إذا ينبغي التوقف عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة.

**منهجية الدراسة:**اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق لبعض الآراء العالمية حول الأزمة المالية العالمية، وموقف وإجراءات كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيةFASB بهذا الشأن.

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف نتطرق من خلال هذه الورقة إلى العناصر التالية:

**أولا – علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية**

**ثانيا – الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة**

**ثالثا– أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة من منظور محاسبي**

**رابعا– مفهوم ودور منهج القيمة العادلة**

**خامسا–أهمية جودة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإفلاس**

**سادسا–كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند المرة الأولى**

**سابعا– ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي**

**ثامنا– الدراسة الميدانية: اختبار الفرضيات.**

## أولا – علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية:

تطرح حاليا أسئلة جوهرية تتعلق بنظام محاسبة تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة أو ما يسمى بالقيمة العادلة هل هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية العالمية؟ ما هي مكانة المعلومات المحاسبية في إطار عملية التنبؤ بخطر الإفلاس؟ و هل تتأثر فاعلية التنبؤ بنوعية هذه المعلومات؟

ووفقاً لهذا الطرح، فإن بسط هذا التقييم على جميع محافظ الائتمان في دفاتر التداول جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبرت البنوك على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة،ويضيف أصحاب هذا الطرح أنه من الضروري نبذ هذه الصيغة في التقسيم لمصلحة تقييم المحافظ على أساس كلفتها التاريخية [1] .

لكن نعتقد أن قياس محفظة تداول خاصة ببنك ما بالقيمة العادلة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الشفافية والانضباط،وعلى الرغم من إيماننا الراسخ بمنهج القيمة العادلة إلا أن الطريقة التي يتم تطبيقها من خلال الأزمات،وفي هذه الظروف، لا تعبر القيمة السوقية على القيمة العادلة بسبب الانخفاض الكبير في حجم المعاملات ،وهكذا تتعرض أسعار السوق لأزمة، مع تفادي المستثمرين أيضاً لجميع أصول الائتمان بصرف النظر عن جودتها. [2]

ونعتقد أن الأرباح ينبغي أن تتأثر فقط بمدخلات التقييم التي يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في احتمالات التقصير والتراجع في معدل الاسترداد أو زيادة ترابط التقصير بين المقترضين ، ويجب الكشف عن جوهر مشكل الأزمة ولكنه يجب ألا يؤثر في الأرباح.

لذلك ينبغي تطبيق نموذج قيمة عادلة متدرجة للأزمات الخطيرة لإيقاف الآثار الدورية لتقييم الأصول على أساس أسعار السوق وللسماح بقياس أصول التداول بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية.و انطلاقا من هذا، وعندما يتم التقدير من جهة الرقابة المحاسبية في البلد المعني أن خطر الأزمة عاليا على نحو غير عادي، يُطلب من البنوك التوقف على قياس تقييم أصول الائتمان على أساس أسعار السوق في دفاترها الخاصة بالتداول والتي لا تمثل القيمة العادلة عندما تكون الأزمة في أوجها،وتتحول البنوك بعد ذلك إلى قياس قيمة عادلة يستند إلى نهج يستخدم معايير مبدئية تحددها جهة الرقابة، ولا سيما احتمالات التقصير ومعدلات الاسترداد، وستتحدد هذه البيانات باستخدام التحليل الأساسي لجودة ائتمان الأصول واستبعاد أي خصم أزمة.

ولن ينطبق هذا على الأصول ذات التصنيف المخفض أو الأدوات ذات آجال الاستحقاق المتدرجة التي تكون أصولها الأساسية ذات تصنيف مخفض مثل أصول الرهن العقاري.

---

ويحقق هذا النهج نهجا محاسبيا يساوي الفرق بين القيمة العادلة المرقعة وسعر السوق، و المطلوب تسجيل هذا الربح في جدول حسابات النتائج وشرح تفاصيل التسوية في الملاحق ،وستصحح هذه الأرباح التأثير السلبي لأي خسائر معترف بها، وكلما تصرفت جهة الرقابة في وقت مبكر قلت أهمية التسوية بالنسبة للدخل،وينبغي أن يساعد هذا الأسلوب على الحث على عودة ظهور المراجحين، الأمر الذي سيقلل من خطر الأزمة،ومتى زالت الأزمة، وقاربت الهوامش الدائنة مجدداً جودة الائتمان، ستقرر جهة الرقابة استئناف ممارسات تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة،ولن يكون لهذا أي أثر محاسبي لأن أسعار القيمة العادلة المرقعة ستكون مقاربة لأسعار السوق.

وسيتطلب اقتراح الاستقرار التلقائي متشاورا بين المشرفين على العمل المصرفي وجهات الرقابة المحاسبية والمصارف المركزية، وبالنسبة لوكالات التصنيف فبمقدورها أن تساعد على تقدير هوامش الأزمة لتحددها جهة الرقابة.

ويمكن القول بأن نظاما كهذا كان سيقلل التأثيرات الدورية لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية دون تغيير مبدأ القيمة العادلة الذي يجب أن تقيم القوائم المالية على أساسه.

**ثانيا – الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة**

لم تكن مهنة المحاسبة ومعايرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة،وفي هذا السياق دعا أعضاء الكونغرس الأمريكي أل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة، وذلك بحجة أن تطبيق المعيار FAS157 ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers.

لكن فريقا معارضا وبدعم كل من (SEC وFASB، وIASC) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء على ذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market. [3]

وبعد أن تتبع الباحثون ما يجري في كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديهم قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس ايجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهم على ذلك بأن كلا المجلسين اتخذا خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات يمكن تلخيصها باختصارفمايلي:

**1-1 تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي:** خلال اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC المخصص للأزمة الائتمانية المنعقد في شهر سبتمبر 2008 تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والذي تناول تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل[4].

واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت في شهر سبتمبر 2008 لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها فمايلي:

أكدت على أهمية منهج القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطه. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF". [5]

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في 31 أكتوبر 2008 دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط، وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.[6]

خلال شهر نوفمبر 2008 أعلنت كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASc ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB على بدأ النقاش حول قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمي ومعدي القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذلك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسين بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.[7]

كما قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المنعقد في 15 نوفمبر 2008 وانطلاقا من أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية وحوكمة المؤسسات مدرجة على أجندة المؤتمر فان IASc تقدم له تقريرا كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور لجنة المعايير المحاسبية الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان،وتحديد دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان،ومسؤولية كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB في الأزمة.

**2-1 دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان:** حيث أكد IASc أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة

جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه IASc إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون انه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى انه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وانه يصار ألان إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

**1-3 مسؤولية كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB:**

بناءا على الدعوة الموجهة لرئيس لحنة المعايير المحاسبية الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا في 11 نوفمبر 2008 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.
- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.
- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.
- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لــ 597 مستثمر، والذي أشار إلى أن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمحاسبة القيمة العادلة. وأن 85% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام محاسبة القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.
- لقد قامت IASc وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما تطوير معايير عالمية لإخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا. وثانيا تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.
- قامت IASc بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.
- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

**1-4 إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية : في 14 نوفمبر 2008** أعلنت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية السيد Hans Hoogervost ،و المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC السيد Harvey Goldschmid والتي شملت كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى

مستوى عالمي عال جدا. وان كلا من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا. [8]

**ثالثا– أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة من منظور محاسبي**

يمكن القول أن بوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المستمر لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و" فريدي ماك " خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

أما مشكلة بيع الديون فجاءت من خلال عملية توريق أو تسنيد في شكل سندات تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون بسبب السندات الرديئة، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.

**يمكن تحليل أسباب هذه الأزمة كما يلي:**

**1– الأسباب الاقتصادية:**

**1–1 ترحيل الصناعات من المركز إلى المحيط:**كما يمكن القول أن أحد أسباب الأزمة الحالية كان ترحيل الصناعات **من المركز**–محور واشنطن موسكو– **إلى المحيط** –محور طنجة–جاكرتا أي ترحيل رأس المال العامل الإنتاجي بحثا عن معدل أعلى للربح ومحاولة الاكتفاء بالاقتصاد الجديد داخل المركز، بقول آخر طُرد الاقتصاد الحقيقي لصالح لاقتصاد الوهمي بمعنى العملة الرديئة تطرد الجيدة من السوق أو كما يقال خرج الاقتصاد للبحث عن الربح الأقصى! ،صحيح أن هذا قاد إلى إبقاء المحيط تابعاً وخلق تقسيما على التقسيم العالمي للعمل لم يتجاوزه بل جدَّره، وصحيح أنه قارب المسافة بين المركز وأشباه المركز، لكنه خلق بالمقابل أزمة في المركز نفسه حيث خلق بطالة واسعة هناك، وكان لهذا أثره على مبنى الطبقة العاملة العالمية ففي المركز على سبيل المثال تفارقت الطبقة العاملة إلى[9]:

– عمال الاقتصاد الجديد بما فيه تشغيل النساء في البيوت لصالح البنوك وشركات الإنترنيت...الخ؛
– تفارقت الطبقة العاملة عمال الاقتصاد الحقيقي (الصناعات الثقيلة التقليدية)؛
– تفارقت الطبقة العاملة عمال الخدمات التي تتسع باستمرار؛

أما في المحيط فتفارقت الطبقة العاملة كذلك:

– شريحة عمال الصناعات الأجنبية بأجور أقل مما هي في المركز، وأعلى مما هي في البلد نفسه، وفجوة كبيرة في الأجور بين عمال المركز في المحيط وعمال المحيط نفسه؛

---

– تفارقت الطبقة العاملة المحلية.

لقد تميزت هذه الأسواق بخصائص عديدة منها وجود تجارة سلعية تتمتع بحرية الانتقال ،وهذه التجارة تؤدي إلى تكوين أسواق مالية موحدة، تتميز بأنها:

– تبحث عن فوائض مالية متحررة من جميع الضوابط؛

– تسيطر على رأس المال المحلي وتمويل التوسعات وتتلاعب بالإقراض والاقتراض مستفيدة من فروق أسعار الفوائد بين الدول التي تضم الشركة الأم وفروعها، وهذا يمثل شكل من أشكال التلاعب المالي، وتقوم شبكة المصارف التي تتعامل بمعيار الفوائد وليس الأرباح بتأمين الاحتياجات الجارية لحكومات البلاد الناشئة بفوائد مرتفعة للغاية، حتى أصبحت هذه المصارف قوة اجتذاب لرؤوس الأموال من جميع البلدان لتغطية الاحتياجات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات .لقد ساعد كل ذلك على إيجاد اختلال تمويلي لدول المحيط مما يزيدهم فقرًا ويزيد دول المركز غنى فتحيط بالدول الفقيرة وتترع منها خيراتها شاءت أم أبت نحو الخارج ضمن حلقة مفرغة، حيث يشكل خطر السيولة عجز المدين من تسييل دينه وتصفيته في المدى القصير، ويأتي خطرا التضخم ومعدل الصرف نتيجة للقروض المقدمة من بنوك الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة حيث تحدد عملة القرض في عقد الإقراض بعملات ثابتة كالدولار أو الإسترليني أو اليورو مما يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة بها لمستديني البلدان الناشئة لأن اقتصادياتها غالبا ما تعاني تضخمًا عاليًا وأسعار صرف غير ثابتة.

ويرى الاقتصادي الألماني دكتور شاخت مدير بنك الرايخ الألماني سابقًا ينتقل بحساب رياضي المال كليًا من أناس إلى آخرين. انه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض سائر إلى عدد قليل جدًا من أصحاب الفوائد لأن الدائن المرابي يربح دائمًا في كل عملية بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد أن يسير إلى الذي يربح دائما وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل بحيث أن عدد قليل سيملكون رؤوس الأموال المصارف ويستدين منهم باقي الملاك وأصحاب المصانع والعمال ويصبحون بمثابة أجراء يعملون لحسابهم[10].

**1–2– سعر الفائدة:** لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقمت، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

يقوم النظام المصرفي الدولي الحالي على نظام الفائدة أخذا وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا، وهذا ما قاله آدم سميث ،ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة، لأنه يحقق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك إن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة وهذه نتيجة طبيعية لأن نظام الفائدة عنصر خفي محفز على التضخم[11]، وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية العالمية، فمنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصاديون إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرين أن

---

الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة –المديونية والبطالة– واقترح الخبراء للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما: [12]

-تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، والعمل بمعيار المشاركة في الأرباح والخسائر؛

-مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2 بالمائة.

وهذا ما يتطابق تمامًا مع إلغاء الفائدة، وتطبيق نسبة الزكاة في النظام الاقتصادي العادل. [13]

بحيث هناك ضرر عام يصيب الاقتصاد ككل، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر منطقية وواقعية لأن الربح أداة تخصيص رأس المال الحقيقي بينما الفائدة أداة مضللة وضارة بمصالح الأفراد، يبين ذلك توليد تضخم مستمر بسبب زيادة تكاليف الإنتاج أي تضخيمها[14] ، مما يوّلد تغيرًا في الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر في المدى الطويل. [15]

يعتبر معدل الربح هو المحرك الأساسي للإنتاج والتنمية،كما يميل مستوى الفائدة في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر في المدى الطويل[16]

1–3– يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (أتقضي أم تُربي)، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى.

1–4– يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية وورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المغامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والمشكل أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية؛

1–5– يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد أي السحب على المكشوف، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يتم زيادة في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك التي تتعامل بالفوائد؛

**2– الأسباب المحاسبية للأزمة المالية العالمية:** غياب التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي ،وعدم وجود نظام محاسبي مالي فعال يمكن من خلاله التنبؤ بخطر الإفلاس، وهنا يطرح مشكل قدرة المعلومات المحاسبية الحالية في التنبؤ بخطر الإفلاس؟[17]

**2–1– أهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقارير المالية:**العديد من المهتمين بالأزمة المالية العالمية أغفلوا ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي في الأزمة، بحيث يمكن القول أن مبدأ الحيطة والحذر يعتبر من أهم المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر على إعداد التقارير المالية.

بحيث أن عملية الوصول للشفافية والإفصاح التي تسعى هيئة الأسواق المالية لإلزام الشركات لتطبيقها لن تتحقق في ظل تجاهل معايير محاسبية مهمة كمبدأ الحيطة والحذر ، لذلك يجب العمل على ضرورة

الابتعاد عن سياسة البيع والشراء، مؤكدين على ضرورة الاعتماد على التحليل الأساسي الذي يعتمد على حقائق تاريخية ومستقبلية لكل شركة لاعتماده على القوائم المالية .

**2-2-التحليل المالي والتنبؤ بالأحداث :** يؤكد على أهمية انتقاء عدد محدود من النسب المحاسبية التي تتميز بخاصيتين هما القدرة التنبؤية وقدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى، بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة معينة عند تقييم مجال مميز من الداء بدلاً من استخدام عدة نسب لتحقيق الغرض نفسه .

في ظل الأزمة المالية يجب السعي إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع مقومات سوق الأوراق المالية في بلدان محور المواد الأولية ويتلافى من خلاله لبعض أوجه القصور التي شابت بناءً على النماذج العلمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر خاصة التحليل المالي الحديث .

هذا النموذج يجب أن يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية التي يستلزمها بناء هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المحاسبية يمكن عند دراستها الإحاطة بمدى تعرض الشركات المساهمة عموما المقيدة بالبورصة للأزمات المالية، وأهم هذه النسب مايلي:

-نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، وانخفاض النسبة يقترن ويدل بوجود أزمات مالية،

- نسبة حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع، وزيادة النسبة يفصح عن وجود أزمات مالية،

- نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي وتزداد هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية التي عاصرها سوق الكويت للأوراق المالية موضحاً الباحث أن هذه المجموعة من النسب في تصنيف الشركات المساهمة إلى نوعين متباينين.

في حين بينت الأزمة أن ارتفاع مديونية المؤسسات يؤدي إلى تأخير إعلان المؤسسة عن معلوماتها المالية لحاجتها لوقت أطول للتأكد من هذه المديونية قبل الإفصاح عن المعلومات المالية .

إلا أن قلة درجة التحفظ المحاسبي في المؤسسات بين انه لا يوجد علاقة بين حجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي، بحيث نجد أن المؤسسات الكبيرة أقل تحفظاً من المؤسسات الصغيرة، إن نتائج الأزمة المالية توضح أن قطاع البنوك يعتبر أقل تحفظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق العالمي. بحيث أن النتائج دلت على أن حجم المديونية لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي بوجه عام، وعلى الرغم من ذلك فإن اختلاف إشارة معامل المديونية يدل على أن المؤسسات ذات المديونية العالية أقل تحفظاً من المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، حيث من المفروض أن المؤسسات المنخرطة في هيئة السوق المالية تكون أكثر تحفظاً .

و منه نوصي بضرورة تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بجودة الدخل المحاسبي،و ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والمشرعين بضرورة تحسين معايير الإفصاح السائدة في محور المواد الأولية، كما يجب العمل على ضرورة التعاون الوثيق بين هيئة السوق المالية والهيئة المهنية للمحاسبة لرفع مستوى الإفصاح، وتحسين جودة التقارير المالية آخذاً في الحسبان القطاعات المختلفة.

**2-3- التحايل المحاسبي:** من خلال نتائج الأزمة المالية الراهنة يمكن القول أنه و لضمان بيع السندات للمستثمرين الراغبين في عائد مربح وكبير يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات الفئة الأولى والثانية و التأمين عليها وبعد تهيئة سندات الفئة الأولى والثانية على أنها جيدة، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإعطائها تصنيفا جيدا فيسهل بيعها.

وتقدر فائدة صغيرة على السندات الممتازة وفائدة أكبر قليلا على السندات العادية وفائدة عالية جدا على السندات مقابل الديون المعدومة وان كانت كل الديون في الواقع في حكم المعدومة، لكنها الحيل المحاسبية الاستثمارية التي تسعى الحكومات الآن لضبطها بتشديد وإحكام الرقابة عليها .

ويتم البيع في أسواق آسيا أو الخليج، أو لمجلس محلي لمدينة صغيرة، وفي الأغلب تباع سندات الفئة الأولى لصندوق استثمار تعاوني وما شابه وتبقى سندات الفئة الرديئة فيشتريها مثلا كبار الموظفين في ألمانيا وبريطانيا وغيرها الذين يريدون استثمار أموالهم هم أو معارفهم ويحصلون على فوائد هائلة عليها.

ومع انكشاف كل تلك الحيل جاء انهيار أسعار العقارات في أمريكا، وبعدها وبقية دول العالم مثل اسبانيا وايرلندا .

**3- أسباب أخلاقية حضارية:**

3-1- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل الاستغلال والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وبالتالي يقود إلى تذمر المدنيين وحدوث الأزمات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم؛
3-2- من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي المحرك الأساسي، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين؛
3-3- من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة؛

**رابعا-مفهوم ودور منهج القيمة العادلة**

**1- قياس القيمة العادلة طبقا للمعايير المحاسبية الأمريكية:**

لم يكمل المعيار المحاسبي FAS 157 سنته الأولى حتى بدت حوله خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة السوق الأمريكية SEC بعد أن وجهت إليه اتهامات خطيرة بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية، لكن القصة بدأت مبكرا عندما أقرت SECقبل أكثر من عقد من الزمان استخدام طريقة Mark to Market للمحاسبة عن الأصول المالية.
عندما تقوم بشراء سهم شركة بسعر 1000 دج مثلا واحتفظت به زمنا حتى أصبح سعره 1500 ثم سألك أحدهم كم ثروتك هل ستقول له 1000 أو 1500 ؟ تلك هي القضية المحاسبية الشائكة. إن قلت إنها تقدر بـــ 1500 فإنك بهذا تعترف بدخل قيمته 500 فما دليلك على ذلك وأنت لم تقم بالبيع وتحويل السهم إلى نقد ؟ لكن إذا قلت إنها تقدر بـــ 1000 فأنت تستند إلى دليل قوي وهو عملية التبادل الحقيقية التي تمت في الماضي وتؤجل الاعتراف بالدخل إلى وقت البيع، لكن هل فعلا أخبرت الآخرين بحقيقة وضعك المالي وقدرتك على سداد التزاماتك الحالية؟ عندما ظهرت طريقة Mark to Marketأصبحت المؤسسات المالية قادرة على أن تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية، وذلك باعتماد القيمة السوقية لها. تبدو المسألة بسيطة لأول وهلة فما المشكلة في اعتماد القيمة السوقية؟ لا إشكال كبيرا في القضية كلما توافرت سوق نشطة وفاعلة للأصول، لكن للأسف الحال ليست كذلك دائما، فهناك العديد من الأصول لا توجد لها سوق معلنة تحدد أسعار التبادل الآنية. هنا ظهرت مشكلة القياس وأقرت الهيئات استخدام عبارة القيمة العادلة Fair Value بدلا من عبارة القيمة السوقية، فأحيانا نحتاج إلى تقدير القيمة من خلال استخدام نماذج ومعادلات معينة. Mark to Model
انهيار "إنرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلة . لقد بني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة.
ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي:
- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها
كان هذا يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في بدايات فقاعة الأصول في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت ونظرا لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقا لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع

في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاظمت قيم أصولها.

لكن عمل القيمة العادلة والأسواق متفائلة جدا كان هو عملها أيضا عندما بدأت السحب تتلبد في سماء الإقراض. ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فإن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدحرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة بالتالي قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى .

لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة Mark to Market، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من SEC أن تعلق العمل بطريقة . Mark to Marketمحاسبيا يبدو هذا تدهورا حقيقيا ويعيد المهنة عقدا كاملا من الزمن إلى الوراء، والسؤال الذي يطرح من طرف المتبعين هو هل كان
المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 جلادا أم ضحية؟ [18]

**2 – محاسبة القيمة العادلة**

**2– 1– مفهوم القيمة العادلة كمصطلح:** [19]

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية Market Value ، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Mark-To-Market كمرادف ل Fair Value ، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها[20].

كما نجد المصطلح المرادف للقيمة العادلة قد يكون: [21]

- القيمة السوقية، أو
- القيمة البديلة، أو
- القيمة الحالية.

هذا وتم عرض حال للقيمة العادلة التي تم تطويرها من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكيةFASB[22] في الولايات المتحدة وتم عرضها على لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC والتي تبين لنا العملية التي يجب على الشركات أن تتبعها لتحديد القيمة العادلة. بحيث أصدر مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB المعيار FAS157 لقياس القيمة العادلة ، يضم تعريف وحيد للقيمة العادلة حيث عرفها بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس

مقارنة مع تعريف IFRSs ، هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

يختلف التعريفان السابقان في ثلاثة نقاط أساسية : [23]

- حسب المعيار 157 فهو يعتبر القيمة العادلة سعر بيع، في حين لا يعتبر لا سعر بيع ولا سعر شراء حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
-حسب التعريف الأول فان مفهوم الالتزام عبارة عن تحويل ، في حين في التعريف الثاني فان الالتزام هو عبارة عن تسوية ؛
- حسب المعيار157 الذي ينص صراحة على المتعاملين في السوق ، أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فهي تعزو للأطراف المتعارفة.

2-2- **كيفية التقييم بالقيمة العادلة:**هناك ثلاث طرائق متناسقة يمكن استخدامها:

أ- **طريقة السوق**market approach : الأسعار الملاحظة ومعلومات أخرى منبثقة من العمليات الحقيقية لأصل مشابه أو قابل للمقارنة. وهناك تقنيتان:

- سوق متعدد : مشتقة لسلسة مقارنة ؛
- مصفوفة للتسعير: تقنية رياضية تستعمل أساسا بالنسبة للسندات -الالتزامات- والتي لا تأخذ سعر محدد لسند ولكن تستعمل benchmark من السندات المسعرة.

ب-**طريقة الدخل** income approach :

استعمال تقنيات التقييم عن طريق الاستحداث،إما استعمال نموذج Black-Scholies-Merton ،أو نموذج ثنائي الحد ونموذج Multiperiod excess Earnings لبعض الأصول المعنوية لتحويل التدفقات المستقبلية إلى مبلغ وحيد مستحدث.

ت-**طريقة التكلفة** cost approach:

عبارة عن المبلغ الضروري لتعويض قدرة الإنتاج أو الخدمة لأصل، حيث تؤخذ التكلفة لشراء أصل بديل لاستخدام مقارن معدلة بالتدهور - الإهتلاك، التدني المحاسبي-.

من الضروري في بعض الأحيان استعمال عدة تقنيات ، ويجب ترجيح نتيجة كل تقنية للتوصل إلى تشابه السعر في المدى للسعر ، فقياس القيمة العادلة هو النقطة التي تمثل الأفضل للقيمة العادلة في هذه الظروف،ويجب أن تكون الطريقة ثابتة وعند حدوث تغيير في التقدير وان هذا التغيير يعتبر ملائم عندها يؤخذ في الاعتبار مبادئ المعيار المحاسبي الدولي الثامن.

**2-3- مدخل القيمة العادلة للتقرير المالي:**

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية غير كاف للتقرير المالي، فهناك مسائل أساسية أخرى سوف تتجلى عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRSs ، وهي تتمركز أساسا حول تقييم القوائم المالية التي أدرجها لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في العديد من معاييره، حيث تبنى القيمة العادلة كأساس مبدئي لقياس القوائم المالية والتقرير عنها بالقيمة العادلة.

في الواقع تبنى مجلس المعايير المحاسبية الدولية ما يعرف بمفهوم القيمة السوقية للقيمة العادلة وهي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان في ظل منافسة حرة.

إن تأييد مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمبدأ القيمة العادلة من منطلق خاصية الملاءمة، فهو يعتبر أن القيمة العادلة المقياس الأكثر ملاءمة، وهذا يعني أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRSs يتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم تقاس مبدئيا بالقيمة التاريخية ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة ، فإذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة لتبرير استعمالها كأساس لقياس الأصول والخصوم، هذه المسألة مهمة لأنه حسب المجلس فان الانتقال من ميزانية لأخرى يجب النظر إليها كجزء من أداء المؤسسة يعرف بالدخل الشامل comprehensive income حيث أن أي تغيير في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة في تقييم الأداء عوائد/خسائر [24]

**2-4-مدى ملاءمة القيمة العادلة:إن** تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي مبني على أساس أن المستثمرون والمقرضون يهتمون أساسا بتقييم القيم، عند توقيت وعدم اليقين لصافي التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، فالمعلومات تعتبر ملائمة إذا كانت لها القدرة على عمل فرق عند التقييم.

فالأدوات المالية هي عقود تتطلب قيام طرف إما بتحويل مبلغ أو أداة مالية إلى طرف آخر يكون لدية حق في استلام أو تبادل الأدوات المالية مع طرف آخر.

إن القيمة العادلة للأداة المالية تمثل المبلغ الذي يتم به شراء أو بيع الأداة في معاملة حالية بين طرفين قادرين، ويتم قياس القيمة العادلة على أساس الأسعار المحددة (quoted price ) في سوق نشطة إذا كان متاح، وفي حالة تعذر وجود سعر السوق ، فان القيمة العادلة يتم قياسها على أساس المعلومات والتقنيات التي تقدم أفضل تقدير متاح لسعر السوق الحالي.

إن سعر السوق للأداة المالية يعكس تقييم السوق للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتضمنة فيه على أساس معدل الفائدة الجاري (الحالي) وعلى تقييم السوق للخطر على ان توقيت التدفق النقدي سوف يختلف عن التوقعات، ويبدو منطقيا أن المعلومات المبنية على أساس الأسعار التي تعكس تقييم السوق كما سبق ذكره هي أكثر ملاءمة لقرارات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المبنية على أساس أسعار السوق القديمة.

**5-2 – بين القيمة العادلة و التكلفة التاريخية:**حسب مجلس المعايير المحاسبية المالية فان الهدف طويل المدى يتمثل في الاعتراف بالأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمها العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، وهناك سببين هامين لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبنية على أساس القيم العادلة لعناصر القوائم المالية بحيث:

– القيم العادلة تقدم معلومات حول عناصر القوائم المالية والأكثر ملاءمة من القيم المبنية على أساس التكلفة التاريخية؛

– النموذج للقياس المختلط أين يتم تقييم بعض الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، مع أغلب الخصوم المالية ، التي تقاس بالتكلفة التاريخية لا تتلاءم مع الأدوات المالية المعقدة المستعملة اليوم واستراتيجيات إدارة الخطر.

**3–قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة:**لقد توصل كلا من FASB و IASB إلى أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة هي فكرة حان وقتها ، حيث قامت مجموعة مشتركة على المستوى العالمي تتكون من العديد من الهيئات لتطوير نظام محاسبي أين يتم تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة، والمهم أن العمل خاص في البداية فقط بالأصول والخصوم المالية، فالتغيرات في المحيط الاقتصادي خلال العشريتين الماضيتين جعل مسألة قياس الأدوات المالية صعبة، هذه التغيرات تتضمن زيادة ارتفاع الأسعار مثل معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبية ، وإدخال المشتقات وأدوات أخرى معقدة.

في النموذج المختلط ، يتم قياس بعض الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة ، لكن عدد آخر – خصوصا الخصوم– تقاس بقيم مبنية على أساس التكلفة التاريخية، البعض يعتقد أن التكلفة التاريخية هي الخاصية الملائمة بينما القيمة العادلة تناسب أوضاع أخرى لأن المقياس الأكثر ملاءمة للأداة المالية هو الذي يعكس هدف الإدارة من العنصر.

في حين هناك من يعتقد أن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة للأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، كذلك البعض يعترف بأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها أو المتاحة للبيع هي ملائمة، بالرغم من تساؤلهم عن معنى تقييم أداء المؤسسة للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوي المؤسسة المتاجرة بها.

نجد أن مؤيدي المقياس يقولون بأن المعلومات على أساس التكلفة التاريخية هي أكثر ملاءمة لأنها تركز على القرارات وردود الفعل الناتجة عن شراء أو بيع الأصول أو تسوية الخصوم، كذلك فالمعلومات على أساس القيمة العادلة، بتركيزها على أسعار السوق الجارية، فهي أقل ملاءمة لأنها تعكس أثر العمليات والأحداث التي لم تشارك فيها المؤسسة مباشرة، لأن المعلومات في الوقت المناسب حول القرارات المتعلقة بالاستمرار بامتلاك الأصل أو يدين بالتزام غير ملائمة لتقييم أداء المؤسسة ، فان آثار تلك القرارات سوف تكون واضحة لقارئ القوائم المالية عبر الزمن، عندما تقوم المؤسسة بالتقرير عن مكاسبها(Earnings )التي تعكس عائد ( Yield ) أكبر أو أقل من معدلات السوق الجارية.

إن قرار الاستمرار في امتلاك أصل أو الإدانة بخصم هي مهمة في محيط اقتصادي عال السيولة ، فالتغيرات تحدث في أقصر وقت، إن آثار تلك القرارات هي مظهر هام لأداء المؤسسة، فالمستثمرون والدائنون يحتاجون معلومات التي تساعدهم في تقييم آثار قرار المؤسسة، مثل امتلاك أو بيع أصل أو الاستمرار في الإدانة أو تسوية التزام.

**4–القيمة العادلة و المعلومات المحاسبية:**إن استعمال القيمة العادلة كمبدأ عام للتقييم يطرح العديد من المشاكل العملية وآثار جدل هام، على الرغم من أن الميزات النوعية للتقييم بالقيم العادلة صادرة عامة عن

ملاحظات استنتاجية، فان الانتقادات الموجهة إليها نابعة من نقص في الدراسات التجريبية. إن إدخال هدف التقييم في المحاسبة يطرح تساؤل حول شرعية الطرائق المحاسبية ويلح على ضرورة إطار تحليل نظري، وهذا يمكن إرجاعه عامة إلى فعالية الأسواق المالية كفرضية للعمل[25].

أما فيما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي للبيانات المحاسبية بالنسبة للسوق، فالدراسات العملية لا تسمح عامة بإظهار تفوق النموذج للقيمة العادلة مقارنة بنموذج التقييم بالتكلفة التاريخية لذلك، بعض الأعمال يبدو أنها وجدت ارتباط بين التقييم بالقيمة العادلة والسعر في البورصة لشركة، كذلك حول مسألة طريقة التقييم لمحفظة- السندات، بحيث وجد أن هناك ارتباط قوي بين القيمة العادلة للسندات وقيمة الشركة في البورصة، لكن لم يتم تعميمها على كل عناصر الميزانية، لأن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تفسر إلا جزء من التغيرات.

**خامسا-أهمية جودة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإفلاس :**

يمكن القول أن من الناحية المنهجية فإن مثل هذه الدراسة تسمح بفهم جيد للأسباب و الأعراض المتعلقة بخطر الإفلاس ،و مراحل التدهور المستمر لوضعية المؤسسة المالية ،لكن من الناحية التطبيقية يتعلق الأمر بتبرير و توجيه مجموعة من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. [26]

**1- بين الإفلاس و الأزمة المالية العالمية:** نظرا لطبيعة القرارات المالية و درجة تأثيرها على حياة ونتائج المؤسسة ،فقد لقي مجال تسيير الأخطار ذات الطبيعة المالية اهتماما متزايدا سواء من قبل باحثين مختصين أو من قبل المسيرين،حيث تم تحديد تصنيف للأخطار ذات الطبيعة المالية في المؤسسة وأعراض و أسباب كل صنف منها و طرائق التنبؤ به و أساليب الحد منه ، يعتبر خطر الإفلاس من ضمن الأخطار ذات الطبيعة المالية في المؤسسة بل هو أهمها نظرا للآثار الجسيمة على المؤسسة و محيطها ،لذلك فقد نال الاهتمام الأكبر من قبل الباحثين و الهيئات المختصة الذين قدموا تعار يف مختلفة قائمة على استعمال مصطلحات معينة وفق نظرة كل باحث أو هيئة.ويمكن عرض أهم هذه المفاهيم كما يلي:[27]

**1-1 الإفلاس طبقا لمدخل التخلف عن الدفع:** يعتبر التخلف عن الدفع أحد المؤشرات الدالة على وجود صعوبات مالية في المؤسسة و يتعلق بعدم احترام المؤسسة العقد المبرم بينها وبين الدائن، إن هذا التعريف جعل مجرد عدم قيام المؤسسة بتسوية التزاماتها في تواريخ استحقاقها دليلا على وقوع المؤسسة في خطر الإفلاس و لم يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا التخلف ظرفي أو دائم.وهذا ما حدث لبعض البنوك الأمريكية.

**1-2 الإفلاس طبقا لمدخل التوقف عن الدفع** : من خلال الأزمة المالية العالمية نلاحظ ظهور حالات التوقف عن الدفع عند العديد من المؤسسات المالية،بحيث لا تستطيع هذه المؤسسات مواجهة الديون المستحقة بواسطة السيولة ، و بالتالي أصبح التوقف عن الدفع نهائي،و من غير الممكن أن تسدد المؤسسة ما عليها من التزامات.

**1-3 الإفلاس طبقا لمدخل العجز عن الدفع** : يستعمل عادة مصطلح العجز كمرادف لمفهوم الإفلاس غير أن بعض الباحثين في ظاهرة الإفلاس يقسمون عجز المؤسسة إلى ثلاثة أصناف وفقا لثلاثة مقاربات، قانونية،اقتصادية و مالية فيميزون بين العجز القانوني الذي يمثل الإعلان عن الإفلاس المرتبط بوضعية عدم الملاءة، و العجز الاقتصادي الذي يرجع إلى غياب المردودية و ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي و إلى تدهور وضعية الثنائية منتوجات-أسواق، و العجز المالي الذي يتعلق بمشاكل الخزينة و عدم قدرتها على مواجهة الالتزامات المستحقة، وهذا ما حدث أيضا لبعض البنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية العالمية الحالية.

إن مصطلح العجز يدل على مسيرة تدهور بدأت في الماضي و استمرت حتى وقوع العجز المالي ،و لهذا يستعمل هذا المصطلح في حالة المؤسسات التي تعرف صعوبات متعددة،مالية،اقتصادية وغيرها.

**1-4 الإفلاس طبقا لمدخل العسر المالي:**تكون المؤسسة في حالة عسر مالي كل مؤسسة في حالة التوقف عن الدفع وأدخلت مرحلة الإفلاس و التسوية القضائية ،هذا التعريف يحكم مسبقا على أن كل مؤسسة واقعة في عسر أنها مفلسة و عرضة لتطبيق الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس.

**2-مظاهر و أسباب الإفلاس:**

**2-1 مظاهر الإفلاس:**إن عجز المؤسسة يمثل نتيجة حتمية لمسار تراجع على مدى عدة سنوات ،حيث يمكن ملاحظة مظاهر خطر الإفلاس في مختلف الوظائف الأساسية للمؤسسة و بصفة عامة،يمكن تصنيف مظاهر خطر الإفلاس كما يلي:

أ-**مظاهر مالية:**إن التدهور المتزايد لوضعية المؤسسة يعكسه على المستوى المالي نوعين من المؤشرات هما:[28]

- **أزمة الخزينة** :عدم توفر مستوى مناسب من السيولة يعرض المؤسسة للاحتمالات توقفها أو عجزها عن أداء التزاماتها .

-**ضعف المردودية** :يعبر ضعف المردودية على ارتفاع التكاليف المتغيرة أو الثابتة للنشاط ،وضعف الهوامش الناتج عن انخفاض في الأسعار أو انخفاض في المبيعات.

**ب- المظاهر غير المالية:** تتمثل أساسا في :[29]

- مناخ اجتماعي متوتر :تعيش المؤسسة المفلسة جوا من الصراعات بين العمال و الإدارة خاصة إذا تخلفت المؤسسة عن دفع أجورهم أو امتنعت عن ذلك بحجة وجود صعوبات مالية حادة؛

- تدهور سمعة المؤسسة لدى الزبائن: و ذلك لرداءة نوعية المنتجات أو الخدمات أو عدم مطابقتها لرغبات الزبائن ،الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الطلب على منتجات المؤسسة؛

- تدهور سمعة المؤسسة لدى الموردين:بسبب تباطؤ أو امتناع عن أداء التزاماتها نحوهم ،مما يخلق للمؤسسة صعوبات في التوريد؛

- ظهور صراعات بين الشركاء أو المساهمين و إدارة المؤسسة ،و التي تضاف إلى الأزمة المالية التي تعاني منها.

**2-2 أسباب الإفلاس:** يمكن تصنيف أسباب خطر الإفلاس إلى أسباب داخلية و أسباب خارجية.[30]

**أ- الأسباب الداخلية:**

- **أسباب تتعلق بإدارة أعمال المؤسسة:**انعدام التأهيل للمسيرين وهذا أدى إلى عدم فهم و حل المشاكل المطروحة من جهة ،وضعف التفكير الإستراتيجي لديهم. ضعف الاتصال الإداري بين المسيرين أنفسهم من جهة،و بينهم و بين العمال من جهة أخرى ،

-**أسباب تتعلق بالمحاسبة والتحليل المالي في المؤسسة:**

- انعدام التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي

- منح قروض أكثر من الأصول المملوكة بالنسبة للعديد من البنوك وهذا ما قامت به بعض البنوك الأمريكية.

- ضعف الهيكل المالي للمؤسسة :بسب اللجوء المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة سيولة إذا ما عجزت عن إيجاد التمويل الخارجي الكافي.حدث هذا أيضا خلال الأزمة المالية العالمية الحالية ،بحيث أدت الأزمة إلى فقدان الثقة ،وبالتالي رفضت البنوك إقراض بعضها البعض خوفا من الإفلاس.

- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال نتيجة لعدم توازن بين رأس المال العامل واحتياجاته ، و إرتفاع تكاليف تمويل الدورة الاستغلالية غير المتوافقة مع مستوى المردودية .

- ضعف مخرجات النظام المحاسبي :تشكل المحاسبة نظاما إعلاميا في حد ذاته ،غير أنه يمكن أن يكون لها دور معاكس فقد يؤدي ضعف النظام المحاسبي المطبق إلى قرارات خاطئة نظرا لعدم جودة

المعلومات المحاسبية و هنا تطرح جملة من التساؤلات أهمها، هل يجب اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أو مبدأ القيمة العادلة أيهما أكثر ملاءمة في التنبؤ بخطر الإفلاس ؟ و أيهما أصلح في ظل الأزمة المالية العالمية؟

-**أسباب تتعلق بالتسويق:** كعدم تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة مثل عدم معرفة حاجات المستهلكين،أو عدم تجديدها لسلسلة منتجاتها الحالية ،كما أن اختيار طريقة توزيع غير ملائمة يضع المؤسسة في وضعية غير مريحة. وكذلك عدم ملائمة الجهاز الإنتاجي يمثل أحد الأسباب الشائعة في حدوث خطر الإفلاس،و ذلك لضعف طرائق الإنتاج أو حيازة المؤسسة على استثمارات غير ملائمة بالنظر إلى استثمارات المنافسين.

بالإضافة إلى أسباب تتعلق باليقظة والمنافسة الإستراتيجية ،فصعوبة صياغة و تفسير الإستراتيجية يترجم بصعوبة تنفيذها.فتنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب إحداث تغيرات في الهيكل التنظيمي و نظام تسيير المؤسسة لتحقيق النمو غير أن عدم التحكم في هذه التغيرات قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

**ب- الأسباب الخارجية:** يمكن تصنيفها كما يأتي:

-**أسباب مرتبطة بالمحيط الاقتصادي للمؤسسة** : و تتعلق أساسا بمشكل المنافذ نتيجة لتحول زبائن المؤسسة عنها إلى منتجات المنافسين،أو إفلاس زبون مهم للمؤسسة. بالإضافة إلى بعض السلوكيات التجارية للمنافسين فكثيرا ما تكون المنافسة غير الشريفة بين المنتجين سببا مباشرا في حدوث الإفلاس مثل قيام أحد المنافسين بإغراق السوق.

-**أسباب مرتبطة بالبيئة الخارجية العامة:** و التي تتمثل أساسا في صعوبة الحصول على القروض من البنوك.و تأثير السوق المالي بفعل ارتفاع حدة المضاربة في التعاملات المالية،و زيادة الأعباء الاجتماعية بارتفاع الاشتراكات الاجتماعية و الضرائب.

**3-أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:**يظهر الإفلاس نتيجة تدهور متراكم لوضعية المؤسسة،و انطلاقا من إمكانية تجنب هذا الخطر المكلف ،تسعى إدارة المؤسسة و مختلف الأطراف ذات المصالح فيها إلى استخدام أدوات للتنبؤ بخطر الإفلاس ،و تعتمد من خلالها على بيانات مالية ومحاسبية و معلومات أخرى .

3-1 **استخدام مخرجات النظام المحاسبي في التنبؤ بالإفلاس:**تعتبر المحاسبة نظاما معلوماتيا متكاملا ،مهمتها تسجيل كل العمليات (الأحداث)المحاسبية و تحليلها و تصنيفها و عرضها بغرض استخدامها من طرف المؤسسة ذاتها و مختلف الأطراف ذات المصالح فيها.فهي بذلك تمثل أداة للرقابة و إتخاد القرارات ،و أساسا متينا في التخطيط و بعبارة أخرى فالمحاسبة تمثل أداة لقيادة المؤسسة.

إن المكانة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مرتبطة بتنامي الدور الإعلامي للمحاسبة ،فهي تمكن المسيرين و المستعملين الآخرين من اكتشاف الأخطاء و الانحرافات في استغلال موارد المؤسسة و تحدد الجهات المسؤولية عنها.في إطار الوقاية و معالجة إفلاس المؤسسات ،تعتبر المحاسبة مفيدة إذا ما تم تطبيق نظام معلومات محاسبي يتضمن إجراءات وقائية دائمة.

إن أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس تتجلى أكثر عند استخدام طريقة التحليل المالي،و التي تعتبر من أهم الطرائق و أكثرها فاعلية .فالتحليل المالي يتناول بالدراسة موضوع خطر الإفلاس من زاويتين أساسيتين هما:

- التوازن المالي على المدى الطويل؛
- التوازن المالي على المدى القصير.

و بهدف تقييم التوازن المالي للمؤسسة على المدين القصير و الطويل،تقترح طريقة التحليل المالي أدوات عديدة يمكن تصنيفها وفقا لمعيار الزمن إلى[31] :

**أ- التحليل الأفقي-التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي:** و الذي يرتكز على دراسة و حساب و تحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن ،و يتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى ،فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة و بجدول حسابات النتائج.[32]

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات،ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يمكن أن نسمي هذا الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن ، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور و انحدار.

**ب- التحليل العمودي- المطلق أو التحليل المالي الساكن:** يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها و أجزاءها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة ،و تتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل و المؤشرات المالية.[33]

يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيء جدا.

كما يطلق أيضا على هدا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ،و يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية تتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقديات إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، ومنه فان التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة ،حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها و أداءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.

إن المكانة المعطاة للمعلومة المحاسبية في إطار التنبؤ بخطر الإفلاس لا يخفى عدم كفايتها أحيانا.فكثيرا ما نحتاج إلى معلومات غير مالية لا توفرها القوائم المحاسبية الختامية و لا يمكن الحصول عليها إلا بالرجوع إلى مصادر غير محاسبية.فعلى سبيل المثال لا يمكننا معرفة التدفقات النقدية الحقيقية التي حدثت أثناء دورة معينة من خلال الميزانية المالية الختامية و جدول النتائج بغرض تحديد أسباب تغير النقدية و قياس مستوى السيولة، مما يمكن من تجنيب المؤسسة الوقوع في حالة التوقف عن الدفع و هذا ما يطرح مشكلة مدى كفاية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس.

**4-أهمية وقدرة المعلومات المحاسبية على التقييم و التنبؤ:**إن فاعلية طريقة التحليل المالي بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و التنبؤ بخطر الإفلاس تعتمد بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم محاسبية ختامية ،فقد وجد في فرنسا أن 13% من حالات الإفلاس سببها عدم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.و في هذا الصدد أكد البيان رقم الثاني الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB عام 1980 بعنوان:"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أهمية جودة المعلومات المحاسبية،خاصة فيما يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل و التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة[34]

القيمة التنبؤية للمعلومات –كما أقرها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية هي "خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة، فيمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية لبناء مؤشرات تبين تحركاتها و تغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات و تغيرات في الأحداث المتنبئ بها، فمثلا:إن تزايد نسبة المديونية إلى الأموال الخاصة يمكن اعتبارها مؤشرا مرشدا قد يسبق تدهورا تدريجيا في التدفقات النقدية كما تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة،أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، و بالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.إن هذه الخاصية في التقييم الارتدادي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

إن الحاجة الملحة إلى المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط ، الرقابة، و اتخاذ القرارات تطرح مشكلة مدى فاعلية الأنظمة المحاسبية في توفير معلومات تستجيب لحاجيات مستعمليها في كل الظروف ، و في هذا الإطار سنتناول في العنصر الموالي تطور الفكر المحاسبي نحو تحقيق توافق محاسبي دولي من خلال اعتماد مرجعية موحدة متكاملة يتم على أساسها إصدار معايير محاسبية يؤدي تطبيقها إلى توفير مستوى عال من المنفعة للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المحاسبية الختامية و ملحقاتها.

**سادسا–كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند المرة الأولى**[35]

يجب الإشارة إلى أنه كان على الجزائر أن تصدر معايير محاسبية على النحو الذي يتماشى مع واقعها الاقتصادي، بحيث يتم تطبيق المعايير تدريجيا كمايلي:

– معايير محاسبية تخص شركات المساهمة المسعرة في البورصة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال؛

– معايير محاسبية للمؤسسات غير المسعرة في البورصة، و بعض المؤسسات الأخرى؛

– معايير محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب على الجزائر أن تعمل كمرحلة انتقالية أولى بالمخطط المحاسبي القديم وفي نفس الوقت بالنظام المحاسبي المالي الجديد لمدة سنة مالية على الأقل بصفة متوازية، حتى يتسنى للمؤسسات التحكم في المعايير المحاسبية الدولية،و يجب على المؤسسات اعتماد المراحل التالية:

– تحضير ميزانية افتتاحية في 01–01– 2010 طبقا للنظام المحاسبية المالي الجديد؛

– إعادة تصنيف الأصول والخصوم وتعديلها باستعمال الأموال الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛

– حذف كل العناصر في الميزانية التي لا تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية باستعمال الأموال الخاصة؛

– إعداد جداول مقارنة تتضمن:

– الأموال الخاصة في 01–01–2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة1975؛

– الأموال الخاصة في 01–01–2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛

– الأموال الخاصة في 31–12–2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة1975؛

– الأموال الخاصة في 31–12–2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛

– نتيجة السنة المالية في 31–12–2010 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة1975

– نتيجة السنة المالية في 31–12–2010 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

– تطبيق مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي[36] IFRS1، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية [37]

**سابعا– ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي :** [38]

وفي ظل الأزمة المالية العالمية الحالية تتعال الأصوات بضرورة الذهاب إلى الطريق الثالث لحل الأزمة المالية من جهة ، ومن جهة ثانية تتجه جميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية.

الأمر الذي سيجعل هناك طلبا كبيرا على الخبراء الدوليين من حملة الشهادات وذوي الخبرة المهنية الدولية في إدارة المشاريع و التحكم في المحاسبة والتحليل المالي للتنبؤ بخطر الإفلاس، و المراجعة وتدقيق الحسابات وغيرها.

وبالطبع فإن عدم توفر هذه الخبرات من حملة هذه الشهادات يجعل المتعاملين الاقتصاديين تستقدم الخبراء الدوليين من حملة هذه الشهادات من خارج الدول العاملة فيها، الأمر الذي يفقد أبناء البلد فرص التميز والحصول على أجور مرتفعة مقارنة باليد العاملة الأجنبية، أو الوصول إلى المستويات الإدارية العليا، وهذا بحكم أننا مقبلون على مرحلة حاسمة .

ومن بين أهم أسباب عدم وجود إطارات محلية تحمل مؤهلات مهنية دولية في هذه التخصصات هو عدم توفر وانتشار الوعي الكافي بأهمية التأهيل المهني الدولي في إدارة المشاريع طبقا للتمويل الإسلامي، و اكتفاء الإطارات المحلية بالتأهيل الأكاديمي المحلي التقليدي ،و أحيانا انعدام حتى التأهيل الأكاديمي بالنسبة للعديد من إطارات البنوك و المؤسسات الجزائرية.

يعد التأهيل المهني الدولي مكملا مهما لما تم تناوله في مقررات بعض الجامعات، ففي الجامعات يتم تناول المفاهيم والمبادئ والقواعد العامة لكل تخصص، بينما يركز التأهيل المهني على تأهيل الفرد لاستخدام تلك المفاهيم والقواعد في حياته العملية، لتكون ممارساته المهنية ترجمة سريعة لتلك القواعد والمفاهيم .

كما أن التأهيل المهني الدولي يعد ترجمة للمفهوم الحديث للإدارة وهو مفهوم الجودة الشاملة على مستوى الموظفين المتخصصين، بمعنى أن يكون الفرد قادرا على عمل ما هو مطلوب، ليتميز بذلك بقدرته على اتخاذ القرارات وتقديم النصائح في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

ولأن البلدان الناشئة على غرار الجزائر و بعض البلدان الأخرى المختلفة باتت تعمل في زمن العولمة، فقد أصبح لها علاقات وشراكات وأهداف تتجاوز الحدود الوطنية لتصل إلى النطاق الدولي، وبالتالي بات من الضروري حصول الإطار العامل في هذه البلدان على الجرعة المهنية والعلمية المناسبة للعمل وفقا للنطاق الجديد، وبالتالي فالتأهيل الدولي يمنحه هذه الجرعة بشكل مكثف ليكون ملما بقواعد الاقتصاد والتسويق الدوليين والمعايير المحاسبية الدولية، وقانون الأعمال الدولي فيما يخص العمل التجاري، كما أن التأهيل الدولي يجعل الدارس خبيرا دوليا ملما بكل تفاصيل العمل الدولي والوطني في التخصص الذي يختاره، مع إلمامه بالقواعد الأساسية للتخصصات الأخرى والتي تمس عمله بشكل غير مباشر.

وبالإضافة إلى أن هذا التأهيل يمنح المتخصص جرعة مهنية تصل به إلى الاحتراف الدولي، إلا أنها أيضا تنشر في المجتمع ثقافة الإدارة الحديثة، الأمر الذي يجعل إدارة البنوك الإسلامية أكثر خبرة في التعامل مع المعطيات الاقتصادية، وإعداد خطط وموازنات المشاريع، كما أنها تجعل المجتمع قادرا على استيعاب أثر البعد الاقتصادي الدولي على التغيرات الاقتصادية المحلية المختلفة،هذا من جهة ؛

ومن جهة أخرى فإن التأهيل الدولي يشكل استثمارا وطنيا هاما، لما يحققه من عوائد مالية مختلفة تتمثل في تخفيض تكاليف استقدام خبراء أجانب، وتوفير فرص عمل أكثر داخليا وخارجيا وبمرتبات وحوافز مرتفعة، وهو الأمر الذي يسمى بتحويل القوى البشرية إلى رأس مال أو استثمار اجتماعي قابل للتصدير خاصة في ظل انتشار وبروز دور البنوك الإسلامية في العالم

## ثامنا– الدراسة الميدانية: اختبار الفرضيات

**1– توزيع عينة الدراسة:** شملت عينت الدراسة **المدراء الماليون، الوسطاء الماليون،و مدققي الحسابات**

جدول رقم 1

| | مدققي الحسابات | المدراء الماليون | الوسطاء الماليون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **العينة** | 140 | 66 | 30 | 236 |
| **الاستجابة** | 110 | 51 | 17 | 178 |
| **نسبة الاستجابة** | % 78 | %77.3 | %56.7 | %75.1 |

2- **مقياس تحديد مستوى الموافقة:** وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم 2:

**جدول رقم 2**

| الدرجة | مستوى الموافقة |
|---|---|
| 1 | عالية جدا |
| 2 | عالية |
| 3 | متوسطة |
| 4 | ضعيفة |
| 5 | معدومة |

**3- مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي:** كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم 3:

**جدول رقم 3**

| الوسط الحسابي | الأهمية | مستوى الموافقة |
|---|---|---|
| 1- أقل من 1.75 | دائمًا | عالية جدا |
| 1.75 – أقل من 2.5 | غالبًا | عالية |
| 2.5 – أقل من 3.25 | أحيانًا | متوسطة |
| 3.25 – أقل من 4 | نادرًا | ضعيفة |
| 4 – 5 | على نحو معدوم | معدومة |

**4- الوسط الحسابي**

**جدول رقم 4**

| المحور | الوسط الحسابي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مدققي الحسابات | المدراء الماليون | الوسطاء الماليون | *الكل* |
| إن استخدام القيمة العادلة كمنهج لقياس قيم الأصول والاستثمارات العقارية لم يكن السبب الأهم لحدوث الأزمة المالية العالمية | 1.97 عالية | 2.02 عالية | 1.53 عالية جدا | *1.94 عالية* |
| القيمة العادلة كمنهج لقياس الأصول المالية والاستثمارات العقارية ليست المسؤولة عن حدوث الأزمة وإنما كانت ضمنية لتلك الأزمة | 1.86 عالية | 1.98 عالية | 2 عالية | 1.91 عالية |
| المسؤول الأكبر عن حدوث الأزمة المالية العالمية هو الفساد الإداري والأخلاقي وليس معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة وتطبيقها في إعداد القوائم والتقارير المالية | 1.83 عالية | 1.78 عالية | 1.94 عالية | 1.83 عالية |
| في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول لا يتوجب استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة وإنما يتوجب استخدام القيمة المخصومة للتدفقات النقدية كأساس للقياس. | 1.92 عالية | 1.92 عالية | 1.77 عالية | 1.91 عالية |
| انه لشيء عادل أن يتحمل المستثمرون حاليا في السوق المالي الخسائر الجسيمة الناجمة عن هبوط أسعار أسهم الشركات وذلك مقابل المكاسب الكبيرة التي سبق وان حققوها بسبب المبالغة غير المبررة في القيم العادلة لأصول تلك الشركات | 1.56 عالية جدا | 1.71 عالية جدا | 1.65 عالية جدا | 1.61 عالية جدا |
| يرى البعض أن علاج الآثار الجسيمة للازمة المالية العالمية يتطلب الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة في قياس الأصول وعدم الرجوع لمنهج التكلفة التاريخية | 1.62 عالية جدا | 1.77 عالية | 1.53 عالية جدا | 1.65 عالية جدا |
| استخدام منهج القيمة العادلة في قياس أداء صناديق التحوط لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية | 2.3 عالية | 2.45 عالية | 2.35 عالية | 2.35 عالية |
| استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة عن المشتقات المالية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية | 2.37 عالية | 2.53 عالية | 2.77 متوسطه | 2.46 عالية |
| استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة عن البنود خارج الميزانية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية | 2.23 عالية | 3.10 متوسطه | 2.82 متوسطه | 2.53 متوسطه |
| تعليق تطبيق المعيار الدولي رقم (39) يتعارض مع مبدأ الشفافية والإفصاح الواجب توفيره في البيانات المحاسبية المنشورة | 1.77 عالية | 1.57 عالية جدا | 1.88 عالية | 1.73 عالية جدا |
| منهج القيمة العادلة في القياس لم يكن سببا وراء الأزمة المالية العالمية وإنما مسبب هذه الأزمة كان سوء استخدام هذا المنهج من قبل مجالس إدارة فاسدة في الشركات المتعثرة | 1.93 عالية | 1.73 عالية جدا | 1.94 عالية | 1.87 عالية |
| يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على جعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة | 1.87 عالية | 2.06 عالية | 1.94 عالية | 1.93 عالية |
| إن إلغاء معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة سوف يؤدي للتشكيك بمصداقية البيانات المالية المنشورة. | 2.14 عالية | 1.96 عالية | 1.88 عالية | 2.06 عالية |
| المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة | 1.95 عالية | 2.04 عالية | 2 عالية | 1.98 عالية |

**المصدر:** محمد مطر،عبد الناصر نور، ظاهر القشي،المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية" ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4-2009

**5-استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية:**يوضح الجدول رقم 5 آراء عينة الدراسة فيما إذا يجب التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الازمة المالية العالمية.

الجدول رقم 5

| السؤال | مدققي الحسابات | | المدراء الماليون | | الوسطاء الماليون | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | نعم | لا | نعم | لا |
| هل تؤيد تعليق العمل بمنهج القيمة العادلة المقر بموجب المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي | 9 | 101 | 2 | 49 | 5 | 12 |
| هل أن تعليق العمل بهذا المنهج سيزيد أو يحقق موثوقية البيانات المحاسبية المنشورة | 11 | 99 | 5 | 46 | 3 | 14 |
| لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية يتوجب إلغاء، أو على الأقل التعليق المؤقت لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) | 8 | 102 | 5 | 46 | 3 | 14 |
| الوسط العام لجميع الأسئلة | **9** | **101** | **4** | **47** | **4** | **13** |
| **النسبة المئوية** | **%8** | **%92** | **%8** | **%92** | **%24** | **%76** |

**المصدر:** محمد مطر،وآخرون، المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية" ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4-2009

يشير الجدول السابق أن ما نسبته 92% من المدققين لا يؤيدون التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة أثار الأزمة المالية العالمية، ويوافقهم الرأي 92% من المدراء الماليين، و 76% من الوسطاء الماليين،

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم 5 يتضح وجود اختلاف بين أراء عينة الدراسة تجاه هذه المسألة. إذ مع أن الفئات اتفقت إلى حد ما حول عدم مسؤولية استخدام منهج القيمة العادلة عن حدوث الأزمة المالية العالمية وبأنه يجب عدم التوقف عن استخدامها كمنهج للقياس، إلا أن نسبة موافقة الوسطاء الماليين وهي 76% بعيدة إلى حد ما عن نسب موافقة الفئتين الآخرين وهي 92% و92% على التوالي،

ويمكن تعليل الخلاف بين وجهة نظر الوسطاء الماليين ووجهة نظر كل من الفئتين الآخرين (المدققين والمدراء الماليين) على أساس أن الوسطاء الماليين هم الفئة الأكثر صلة بالهبوط الحاد الذي حدث في أسعار الأسهم في البورصة، كما أن شركات الوساطة كانت الأكثر تضررا من غيرها من الشركات الأخرى بسبب أثار الأزمة المالية.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

– إن نفي الفرضية الأولى يعني وجود إجماع على أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية.

– كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها إلى أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

– عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة.

– وجود عدم اتساق بين أراء الفئات المشمولة بالدراسة حول الاستمرار في استخدام منهج القيمة العادلة في قياس الأصول المالية يؤدي إلى رفض الفرضية الرابعة بأنه لا يجب التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لأثار الأزمة المالية العالمية.

– رغم أن هناك اتفاقا كليا بين الفئتين الأولى والثانية من عينة الدراسة ولكن بشكل غير متسق تماما مع رأي عينة الوسطاء الماليين حول هذه المسألة،هذه ما يؤدي إلى رفض الفرضية الخامسة.

**الهوامش والإحالات:**

[1]أنظر شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، 2009

[2]جان فرانسوا ، كيفية الوصول إلى قيمة عادلة خلال الأزمة المالية العالمية،منتدى الإمارات الاقتصادي،مجلة الأخبار الاقتصادية،سبتمبر 2008

[3] محمد مطر،عبد الناصر نور، ظاهر القشي، المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية" ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4-2009

[4]www.iasb.org

[5]www.iasb.org

[6]www.iasb.org

[7]www.iasb.org

[8]www.iasb.org

[9]الفرنسي موريس آلي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد

[10]بوفيس فانسون، الشريعة تنقذ اقتصاد العالم، صحيفة تشال نجر الفرنسية نقلا من:

http://www.challenges.fr/magazine/0135.16203/reactions.html?limit

[11] Leibling, H., U., S., “Corporate Profitability and Capital Formation: Are Rates of Return Sufficient? ” Pergamon Policy Studies, NY 1980, p. 70-78

[12]Simon, H., “Economic Policy for a Free Society”, University of Chicago Press,Chicago, 1948, p.320.

[13] Miller, J., “A Glimpse at Calculating and Using Return on Investment”,N.A.A. Bulletin,1960,p.71

[14] Samuelson, P. A, “Economics”, 7th ed,. McGraw Hill, New York, 1967.p574.

[15]أنظر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، 2009

[16]جان فرانسوا ، كيفية الوصول إلى قيمة عادلة خلال الأزمة المالية العالمية،منتدى الإمارات الاقتصادي،مجلة الأخبار الاقتصادية،سبتمبر 2008

[17]شنوف شعيب، مداخلة:الأزمة المالية العالمية، مبررات وضوابط الهندسة المالية للنظام الاقتصادي العالمي العادل،الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،الملتقى الدولي الثاني،المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر يومي 5-6 ماي 2009

[18] أنظر الالكترونية الاقتصادية:

محمد آل عباس المعيار المحاسبي رقم FAS 157 هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها؟

[19]هوام جمعة،مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي، مداخلة ، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية،جامعة عنابة، الجزائر ،نوفمبر 2007

[20] www.IASB.ORG,International Accounting Standard Board

[21] Voir : Muriel NAHMIAS, L’essentiel des normes IAS/IFRS, éditions d’organisation,paris, 2004,p :69

[22] www.FASB.ORG, Financial Accounting Standard Board

[23]هوام جمعة ،مرجع السابق

[24] Jean-François CASTA, Professeur au CEREG, Université Paris Dauphine, La comptabilité en juste valeur permet-elle une meilleure représentation de l’entreprise ?

[25] إن مسألة الأبحاث الأخيرة حول مدى صحة فرضية فعالية الأسواق المالية فتح المجال أمام آفاق أخرى للبحث.

[26]أنظر ،نورالين زعيبط و نورالين مزياني ، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس، مداخلة ، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية،جامعة عنابة، الجزائر ،نوفمبر 2007

[27]C.Zopounidis : évaluation du risque de défaillance de l’entreprise, ed. economica, paris, 1999, p 13

[28] K.Hamdi : comment diagnostiquer et Redresser une entreprise, ed.rissala, Alger, 1995, pp12-13.

[29] C.Crucifix-A.DERNI : Symptômes de défaillance et stratégie de redressement de l’entreprises, Ed.Maxima, paris, 1996, p26.

[30]أنظر: نور الدين مزياني، تحليل خطر الإفلاس بإستخدام جداول التدفقات النقدية ، جامعة سكيكدة ، 2006 ، ص 28
[31] أنظر : شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول ،ص 197
[32] أنظر : نورالين زعيبط و نورالين مزياني،مرجع السابق.
[33]Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,
[34] أنظر : رضوان حلوة حنان : النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص ص 202–204.
[35]أنظر شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني ، ص 37
[36]أنظر شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، ص ص 175–176
[37]أنظر شعيب شنوف، ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي،العدد5،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر ديسمبر 2009
[38] أنظر شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني ، ص 153

## المصطلحات المستعملة

| | |
|---|---|
| ARC | Accounting Regularly Committee |
| ASC | Accounting Standard Committee |
| FASB | Financial Accounting Standard Board |
| FSF | Financial. Stability Forum |
| HCTC | Health Coverage Tax Credit |
| IAS | International accounting standard |
| IASB | International Accounting Standard Board |
| IASC | International Accounting Standard Committee |
| IFRS | International financial reporting standard |
| SEC | Securities Exchange Commission |
| SIC | Standing Interpretations Committee |